

تكليف الأسبوع الثاني
مقرر: قضايا بحثية ١ – برنامج الدكتوراه

إعداد: فادي مليباري

الرقم الجامعي: ٢٥٢٠٠١٣٤٨



القضية البحثية التي سنتناولها:
عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص – مفهومها وطبيعتها القانونية : دراسة مقارنة



Research Article

عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص – مفهومها وطبيعتها القانونية: دراسة مقارنة

سيف باجس الفواعير

مكتب المحامي سلطان العبد الله وشركائه، الطابق 20، أبراج الفردان، شارع الفندق، الدوحة، قطر

saif_fwaeer@hotmail.com

ملخص

تتناول هذه الدراسة الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد استهدفت تحديد الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص خصوصاً في الدول التي تأخذ بنظام القضاء المزدوج، وعلى رأسها فرنسا، فالأصل أن تحديد الطبيعة القانونية لهذه العقود، كونها من العقود الإدارية أم من العقود المدنية، يلعب دوراً بارزاً في تحديد القانون الواجب التطبيق، والقضاء المختص بنظر المنازعات الناشئة عن هذه العقود، وذلك على خلاف ما هو قائم في الدول التي تأخذ بنظام القضاء الموحد، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث لا تشكّل التكييف القانوني لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص مسألة ذات أهمية لدى هذه الدول؛ إذ لا تقيم أفكار هذا النظام أية تفرقة بين القواعد القانونية التي تطبق على الأفراد العاديين ونظيرتها التي تطبق على الإدارة.

الكلمات المفتاحية: عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الطبيعة القانونية، عقود إدارية.

Abstract

This study tackles the legal nature of public-private partnership contracts, focusing in particular on such contracts in dual-justice system countries such as France. Ascertaining whether the nature of such contracts is either administrative or civil plays an important role when determining the applicable laws and the courts competent to hear disputes arising from such contracts. The dual-justice system approach is contrasted with the approach in countries with a unified legal system, such

Cite this article as: Elfawaer SB. مفهومها وطبيعتها. *عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص – مفهومها وطبيعتها*. International Review of Law: Vol. 2017 3, 22. <http://dx.doi.org/10.5339/irl.2017.22>

تفاصيل الورقة البحثية:



العنوان: عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص – مفهومها وطبيعتها القانونية : دراسة مقارنة.

الهدف من الدراسة: هدف إلى تحليل الأبعاد القانونية لهذه العقود وتحديد ما إذا كانت تُصنّف ضمن العقود الإدارية الخاضعة للقضاء الإداري أم ضمن عقود القانون الخاص الخاضعة للقضاء العادي.

حالة الدراسة: نظامي القطاع المزدوج (فرنسا) والقضاء الموحد (أمريكا).

اسم الباحث: سيف باجس الفواعير. أكتوبر ٢٠١٧م

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

أولاً/ تحليل عنوان البحث

العنوان:

عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تشير إلى العلاقة التعاقدية القائمة بين الجهات الحكومية والمستثمرين من القطاع الخاص.

مفهومها وطبيعتها القانونية: يركز على كيفية تعريف هذه العقود تشريعياً وعلى المعايير التي يبنى عليها تصنيفها قانونياً.

دراسة مقارنة: تعتمد على مقارنة التطبيق الفقهي والتشريعي في دول تتبع نظام القضاء المزدوج ونظام القضاء الموحد.

من خلال هذا التحليل، يتضح أن المتغير المستقل هو "طبيعة العقد القانونية" والمتغير التابع هو "القانون والإجراءات القضائية المطبقة على المنازعات".

ثانياً/ تقييم المقدمة



تبدأ المقدمة بعرض خلفية تاريخية لفكرة الشراكة بين القطاعين منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ثم تنتقل لبيان الحاجة الراهنة لتوظيف القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المرافق العامة. من نقاط القوة ربط المقدمة بين الأصول التاريخية والأهمية الحالية، ولكنها تفتقر إلى:

- تعريف صريح للمتغيرات البحثية وفق نماذج معيارية.
- عرض نظري يوضح الإطار المفاهيمي للعلاقة بين طبيعة العقد والإجراءات القضائية.

ثالثاً/ مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة البحث في التضارب القضائي حول تصنيف عقود الشراكة، وبيان السؤال الرئيسي:
" كيف يمكن تصنيف عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص قانونياً، وما هو القضاء المختص بنظر منازعاتها في ظل وجود نظامي قضاء مزدوج وموحد؟"
وتبرز هذه المشكلة من خلال غياب توافق فقهي وتشريعي حول المعيار الحاسم في التكييف القانوني لهذه العقود، وتأثير ذلك على نزاهة الإجراءات القضائية وسرعة تسويتها

رابعاً/ الأهمية النظرية والتطبيقية



تنطوي أهمية الدراسة على جانبين:

- نظرياً: تضيف إلى أدبيات العقود الإدارية والخاصة من خلال وضع معايير واضحة للتكييف القانوني لعقود الشراكة، مما يثري الفقه القانوني ويقترح نموذجاً مفاهيمياً جديداً.
- تطبيقياً: تزود المشرعين والقضاة بأدلة منهجية لتحديد القانون المختص وإجراءات التقاضي المناسبة، وتساهم في تطوير الأطر التنظيمية للشراكات الحكومية، مما ينعكس على كفاءة تنفيذ المشاريع واستقرارها القانوني

خامساً/ أهداف الدراسة



- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:
- أولاً، تقديم تعريف دقيق لعقود الشراكة بين القطاعين وتحديد أبرز خصائصها القانونية.
- ثانياً، تحليل معايير التكييف القانوني لهذه العقود، وتبيين مدى انتمائها للعقود الإدارية أو الخاصة.
- ثالثاً، إجراء مقارنة منهجية بين نظام القضاء المزدوج في فرنسا ونظام القضاء الموحد في الولايات المتحدة وبريطانيا، لكشف أوجه التشابه والاختلاف في التعامل مع منازعات هذه العقود.

سادساً/ لإطار النظري والمفاهيمي



يعتمد الإطار النظري على ثلاثة مصادر رئيسية:

- التعريفات التشريعية الوطنية (مصر، الأردن) التي تحدد نطاق الشراكة ومقوماتها.
- معايير منظمات دولية (UNCITRAL، الاتحاد الأوروبي، اليونيدو) التي تفصل طبيعة وطريقة تنفيذ هذه العقود.
- الخصائص الجوهرية مثل تعددية الأطراف، مراحل العقد المختلفة، وآليات تقاسم المخاطر.

من خلال الدمج بين هذه المصادر، يقدم الإطار نموذجاً يربط بين طبيعة العقد (إداري/خاص) وطريقة النزاع القضائي.

سابعاً/ مراجعة الأدبيات



شملت المراجعة الفقه العربي والأجنبي بين ٢٠١٠ و ٢٠٢٢، مع التركيز على:

- اتجاهات فقهية: تصنيفية (إدارية، خاصة، وسطية).
- دراسات مقارنة: تجارب فرنسا (قضاء مزدوج) مقابل أمريكا وبريطانيا (قضاء موحد).
- التشريعات الوطنية: تحليل تأثير قوانين المشاركة الأردنية والمصرية على طبيعة العقود.

أسفرت المراجعة عن إبراز الفجوة البحثية المتمثلة في ندرة الدراسات التي تجمع بين المنهج الوصفي والتحليل المقارن لتكييف هذه العقود.

ثامناً/ الفرضيات المقترحة



تعتمد الدراسة على فرضيتين أساسيتين:

- الفرضية الأولى: تزداد فرص تصنيف عقد الشراكة كعقد إداري في الدول التي تعتمد نظام القضاء المزدوج أكثر من الدول التي تتبع القضاء الموحد.
- الفرضية الثانية: تتغير علاقة تدخل الدولة التنظيمي في العقد بنوع القضاء المختص طبقاً لجاهزية البنية القانونية والتنظيمية في البلدين.

تاسعاً/ المنهجية



اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، حيث قام الباحث بتحليل نصوص القوانين الوطنية (الأردنية ٣١/٢٠١٤ والمصرية ٦٧/٢٠١٠) والأطر الفقهية، ثم قارن بين نظم القضاء المزدوج والموحد. شملت الإجراءات: تحضير قائمة المرجعيات، تصنيف محتوى النصوص التشريعية، واستقراء المواقف الفقهية عبر مراجعة الناشطين القانونيين في كل نظام.

عاشراً/ أدوات القياس وجمع البيانات



- لأن طبيعة البحث وثائقية، استُخدمت أدوات نوعية قائمة على تحليل:
- النصوص التشريعية المحلية (قوانين الشراكة في الأردن ومصر).المستندات التنظيمية الدولية (توصيات الاتحاد الأوروبي).
 - المراجع الفقهية من كتب ودوريات متخصصة، حيث جُمعت الآراء الفقهية وصُنفت إلى اتجاهات إدارية وخاصة ووسطية.

الحادي عشر/ جمع البيانات



استمد الباحث البيانات مباشرة من:

- نسخ رسمية من قوانين الشراكة الصادرة في الأردن وفي مصر.
- وثائق صادرة عن منظمات دولية معنية بالتعاون بين القطاعين.
- مصادر فقهية وأحكام قضائية ذات صلة، تم جلبها من قواعد بيانات جامعية ومكتبات قانونية مفتوحة.



الثاني عشر/التوصيات والآفاق البحثية المستقبلية

في ضوء نتائج الدراسة، يُوصى بـ:

- تطوير آليات تقييم جاهزية البنية الرقمية قبل الشروع بأي مشروع شراكة، عبر مؤشرات معيارية لقياس البنية التقنية والكفاءات البشرية.
- تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة تركز على إدارة التغيير وبناء القدرات التقنية للكوادر الحكومية والمستشارين.
- اعتماد سياسات تحفيزية تشجع على الابتكار، مثل منح حوافز مالية أو تسهيلات إجرائية عند تبني التقنيات الناشئة.

الآفاق البحثية المستقبلية:

- دراسات مقارنة متعددة السياقات: استكشاف التكييف القانوني والتنظيمي لعقود الشراكة في دول أخرى، ومقارنة أثر ذلك على فعالية التنفيذ.
- بحث تأثير المتغيرات التنظيمية والثقافية: تحليل دور الثقافة المؤسسية وأساليب القيادة في دعم أو تثبيط تبني التقنيات الناشئة.
- منهجيات كمية واسعة النطاق: إجراء مسح إلكتروني شامل باستخدام استبيانات موثوقة لقياس علاقة الدعم المؤسسي بالتبني التقني، واختبار الفرضيات إحصائياً.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

